**بيان الجمهورية اليمنية في الاجتماع السنوي لوزراء خارجية أقل البلدان نمواً**

**26 September 2024 from 10 am to 1 pm at the ECOSOC chamber.**

**السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،**

بداية أود أن أعبر عن خالص تقدير الجمهورية اليمنية لانعقاد هذا الاجتماع الهام الذي يجمعنا اليوم لتعزيز التعاون الدولي لاسيما بين الدول الأقل نمواً. حيث يمثل هذا اللقاء فرصة سانحة لتبادل الأفكار والخبرات، وتجديد التزامنا الجماعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل الدوحة للفترة 2022-2031، رغم التحديات الكبيرة التي تواجه بلداننا.

**السيد الرئيس،**

تواجه الدول الأقل نمواً، بما فيها اليمن، تحديات متداخلة تعيق تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل الدوحة. في اليمن، الذي يعاني من انقلاب المليشيات الحوثية وأزمة إنسانية هي الأكبر في العالم، تتفاقم هذه التحديات بشكل كبير، حيث أدى الإنقلاب إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية وزيادة الفقر المدقع، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وتدهور مستويات المعيشة.

إننا نؤكد على الحاجة الماسة لتوفير دعم دولي متكامل يشمل المساعدات الإنسانية العاجلة والبرامج التنموية طويلة الأجل لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية الزراعية. كما ندعو إلى الاستفادة من الشراكات العالمية والمؤتمرات الدولية مثل مؤتمر التمويل من أجل التنمية المزمع عقده في العام المقبل في اسبانيا لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الجوع والفقر في الدول الأقل نمواً.

ان التغير المناخي يمثل تهديداً كبيراً لدولنا. فاليمن، الذي يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة كمصدر رزق لملايين اليمنيين، يتأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية. لذلك، ندعو إلى تقديم دعم دولي قوي يساعد دولنا على التكيف مع هذه التغيرات، من خلال نقل التكنولوجيا النظيفة وتعزيز القدرات المحلية وتطوير استراتيجيات وطنية للتكيف مع التغير المناخي.

**السيد الرئيس،**

ان التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأقل نمواً. فاليمن يعاني من نقص حاد في التمويل بسبب حالة الحرب المستمر وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى تعطيل مشاريع التنمية وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية الطارئة. ندعو المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية إلى تعزيز الدعم المالي للدول الأقل نمواً من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح مالية واستثمارات في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. كما ندعو إلى توفير آليات تمويل مبتكرة تخفف عبء الديون عن دولنا، مما يسمح بتوجيه مواردها المحدودة نحو التنمية.

ختاماً، نجدد تأكيدنا على أهمية الاستمرار في التنسيق والتشاور بين بلداننا، ليس فقط لتحقيق برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضاً لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم. نأمل أن تسهم مداولاتنا اليوم في تعزيز هذه الجهود المشتركة، عبر اعتماد الإعلان السياسي لهذا العام، ونؤكد على استعدادنا للعمل مع جميع الشركاء لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

وشكراً